



## أخي الناخب .. أختي الناخبة لا تضحي بصوتك من أجل شعارات جوفاء

المؤتمر الشعبي العام



الأربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ العدد ١٣١١ 20 Sep. 2006 No(1311)

السباق



## لهذا سوف نتخب.. علي عبدالله صالح

بإيدي ذي بدء نرجو من الله أن يجنب البلاد والعباد الفتن التي كثيراً ما تعد العملية الانتخابية من أهم العوامل التي تتبع الفرصة أمام ضعفاء النفوس لاثارة الفتنة تحت أي مبرر من المبررات، ومن يقوم بذلك فلما هو جاهل، وأما ماجور، وفي كلا الحالتين فإن الخاسر هو الوطن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما نادى من هذا المنبر الصحفي بإبنتي سوف انتخب علي عبدالله صالح، فإبنتي لا أقوم بذلك من فراغ، وإنما منطلق من عوامل ومبررات شتى، اعتقد أن معظم أفراد الشعب قد لامسها مدركاً لها، ومع ذلك فسوف استعرضها بشكل موجز:

### موانع العميئي

لا لشيء، وإنما في إطار محاولاتها الرامية إلى طمس معالم الانجازات العظيمة التي تحققت بجهوده وجهود الشرفاء في هذا الوطن من ذاكرة المواطن مما يجعله أسير الأرقام التي يكتبها ذوو النظارات السوداء التي لا ترى إلا الظلام.

وإذا ما جعلنا ما تقوله المعارضة من المسلمات أن الرئيس يمثل نقطة حية في حياة الأمة، فكيف للشعب أن يختار عنه بديلاً، ولديه المؤشرات والمعطيات التي تقول بأنه يدير البلاد بحكمة جنبتها ويلات الصراعات والحروب، مما يجعله هو الأقدر على مواجهة ما يحاك بالوطن والأمن من مؤامرات من قبيل اعدائها.

سلوكيات وتصرفات أعضاء المؤتمر الشعبي العام في كل عملية انتخابية لا توحى بأنهم يتلقون فتاوى تقول أن العملية الانتخابية بمثابة حرب، وبالتالي فإن ما يقوم به الغرض من أجل النصر هو بمثابة جهاد في سبيل الله.

عندما يتحالف المتحالفون على مضض، فكيف سيكون حال الوطن إن غادر علي عبدالله صالح؟

عندما تكون الرابطة بين المنتهين لأي جماعة أو حزب تفوق كل الروابط فهو مؤشراً أن الانتماء لهذه الجماعة أو ذلك الحزب سيكون هو المعيار الوحيد لنيل الحقوق.. الخ.. وبالتالي ماذا سيغني تخلي علي عبدالله صالح عن كرسي الحكم؟

عندما يكون الحزب لا يمارس النهج الديمقراطي بداخله وتقوم علاقة القاعدة بالقيادات منبذة على الطاعة العبيد، فمأذا سيغني مغادرة علي عبدالله صالح كرسي الحكم؟

### وفي الختام

لا يبالغ إذا ما قلت أن انتخاب علي عبدالله صالح، يعد بمثابة واجب وطني يجب على كل مواطن ومواطنة أن يقوم به. صعبت الجبال نزلت السهول فوجدت الصخور وجدت الزهور، وجدت كل جماد وحى يقول انتخبوا علي ذلك الحزب.

عندما يتحالف المتحالفون على مضض، فكيف سيكون حال الوطن إن غادر علي عبدالله صالح؟ عندما تكون الرابطة بين المنتهين لأي جماعة أو حزب تفوق كل الروابط فهو مؤشراً أن الانتماء لهذه الجماعة أو ذلك الحزب سيكون هو المعيار الوحيد لنيل الحقوق.. الخ.. وبالتالي ماذا سيغني تخلي علي عبدالله صالح عن كرسي الحكم؟ عندما يكون الحزب لا يمارس النهج الديمقراطي بداخله وتقوم علاقة القاعدة بالقيادات منبذة على الطاعة العبيد، فمأذا سيغني مغادرة علي عبدالله صالح كرسي الحكم؟



د. طارق احمد المنصوب

## تحت شعار «كلنا من أجل اليمن»

# نعم للتنافس.. لا للخصومة

غمرة التنافس المحموم والسباق الذي خرج في بعض الأحيان عن حدود «التنافس السياسي المشروع»، ووصل إلى درجة ممارسة «أنواع متعددة من العنف السياسي اللفظي» - إن الموضوع برمته يتعلق بمدى قناعته ووعيه ووعي مجتمعه اليمني - بمختلف شرائحه ومكوناته - لضرورة تجاوز التجربة الديمقراطية عتبة البداية وما يرتبط بها من ممارسات عشوائية واعتباطية تطعج أية بدايات، لأننا نتجاوز تلك الممارسات نعطي للأخيرين مؤشراً حقيقياً على ترسخ هذه التجربة ونضجها في فكر وممارسة أفراد المجتمع اليمني، ووصولها إلى المستوى الذي نطمئن معه أنها صارت واقعاً لا يمكن الفكاك منه، ولا نستطيع التراجع أو التوقف عنه أو التفریط بكل ما تحقّق من مكاسب سياسية وتنموية في مجتمعنا.

### تجاوزت

ويبدو أن حدة «التنافس السياسي» قد دفعت مرشح المشترك وظله فحشي الحزب وانصارهما ومؤيديهما، إلى تجاوز كل ما توافق عليه القوى السياسية اليمنية من اتفاقات للمبادئ ومواثيق للشرف واكتنفتها التجربة والممارسة الديمقراطية اليمنية خلال الانتخابات السابقة، وإلى التفكير في الغاية دون التفكير في الوسيلة المثالية للوصول إلى تحقيق تلك الغاية، وصواب استخدامها من عدمه، وهذا جعلهم يذهبون بذلك التنافس حداً صار أقرب إلى «الخصومة السياسية» التي يستحيل معالجتها آثارها السلبية على مجتمعنا اليمني وقيمه وترابطه ووحدةه السياسية والثقافية والاجتماعية، عبر اللجوء إلى بعض الممارسات الخاطئة وغير الحضارية التي لا تتناسب مع طبيعة مجتمعنا اليمني وأخلاقياته، مثل: إطلاق الدعابات والشائعات والأذياب دون دراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بل وحتى دون تحديد العائد أو الفائدة التي ستعود منها والتي قد لا تتناسب مع الغرض من إطلاقها، وتشجيع بعض الأطفال والمجنونين على تقطيع الصور لبعض المرشحين في مظهر مخذل بكل التزامات والضوابط القانونية والأخلاقية، ومشوهة لجسم الصورة الجميلة والممارسة الحضارية للننافس الديمقراطي الحر، أو عبر اللجوء إلى دعم ترشيح بعض اقارب مرشحي المجالس المحلية بنية إحداث خلافات داخل الأسرة الواحدة، وغيرها من الأساليب التي يخجل المرء من ذكرها لدناعتها ووضاعتها... وإذا كانت هذه الوسائل قد تضمن الفوز لبعض مرشحي تلك القوى السياسية بهذا المقعد أو ذاك، فإنها تملأ على السعيد ترزح بذور الشقاق والتقسام والخلاف في أوساط الشعب اليمني، وهي تترك آثار مدمرة على كافة المستويات.

### معالجات

وإذا كان من السهل معالجة بعض الآثار السلبية التي تترافق عملية الانتخابات، وخاصة ما علق منها في جدران العلاقة بين القوى السياسية باعتبار أن السياسة كما يؤمن بها البعض، وكما أشرفنا أعلاه «ليس فيها عدو دائم وإنما مصالح متغيرة ومتبدلة، فإن معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك النوع من الصراع السياسي - البعيد عن التفكير في الآثار الجانبية التي تخلفها تجربة الانتخابات والأساليب المتبعة للفوز بها - تبدو مهمة عصية المثل وتقف دونها العديد من العقبات، وتحتاج إلى زمن أطول نسبياً للضضاء إلى تبعاتها ومخلفاتها، وربما ستخلق معوقات جديدة أمام مهمة الدولة في مساعيها لتحقيق التنمية والتطور للمجتمع، وإذا كان مقبولاً في هذه التجربة أو أية تجربة ديمقراطية أن يلجا كل مرشح إلى التأثير على ناخبيه أو من يعتقد أنهم متعاطفين معه ومع عوده لهم ومع برنامجهم السياسي عبر تسويق بضاعته الانتخابية أو برنامجهم المتضمن لتلك العود، والسبل الكفيلة بتطبيقها في الواقع، يختلف الوسائل التي تتيجها القوانين وتسبح بها أخلاقيات المجتمع وقيمه، فإنه من غير المقبول قانونياً وأخلاقياً أن تصل حدة التنافس السياسي إلى المدى الذي يتناسى فيه أولئك طبيعة الفضاء الذي يتم فيه ممارسة ذلك التسويق أو ذلك التنافس، وكذا تناسي الهدف الذي يتم من أجله التنافس، وطبيعة القوى السياسية التي يجري التنافس معها.

إن التقدير الكبير الذي حظيت به تجربتنا الديمقراطية بغرض على الجميع استشعار حجم المسؤولية الواجب عليهم تحملها من أجل الحفاظ على هذه التجربة وترسيخها والحفاظ على كل المكتسبات التي تحققت للوطن والمواطن في كل بعيداً عن «خيار شمشون»، ولذا فإننا نامل من هذه القوى السياسية أن لا تزيد في تاجيح الخلافات بين الناخبين المؤيدين منهم والمعارضين، وأن تنظر إلى أن الفائز الحقيقي من كل هذه التدابير وعلى المستوى البعيد هو تجربتنا الديمقراطية والشعب اليمني برمته، وعليه فكل ما نرجوه أن يكون المشهد السياسي والديمقراطي اليمني قادراً على تجاوز تلك الطريقة في التفكير وفي الممارسة، وأن تكون تجربتنا الديمقراطية قد قطع شوطاً بعيداً في التطور وفي الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية.

من الطبيعي القول: إن «الاختلاف» في وجهات النظر هو أمر تفرضه معطيات الواقع الاجتماعي المتعددة وخاصة في مجال التنافس السياسي وفي ظل الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية التي قبلنا مجتمعنا اليمني، والتي حرصت قيادتنا السياسية بزعامة الأخ المشير علي عبدالله صالح بإني نهضة اليمن الحديث على رعايتها وتعزيزها وعدم التراجع عنها مهما كانت السوائير الناجمة عن عدم استيعاب البعض لطبيعة المرحلة التي نعيشها اليوم، وقد ورد التاكيد عن هذه القناعة في العديد من خطابات الأخ الرئيس حيث يقول: «إن الأنسأ من الديمقراطية هو غيابها»، وهي الموقلة التي تؤكد صدق توجهات قيادتنا السياسية ووفائها بكل ما التزمت به في إطار اتفاقيات الوحدة اليمنية وعزمها على الضمي بتجربتنا السياسية والديمقراطية إلى المستقبل الواعد والمشرق بإذن الله.

### حدة التنافس دفعت

بمرشحي فرقاء المشترك إلى تجاوز كل ما توافق عليه الأحزاب من اتفاق المبادئ

### «المشترك» استغل

المرحلة لزراعة بذور الفرقة واشقاق والانقسام في الوسط الاجتماعي

بكل نتائجها وإفرازاتها فقد دفعتها تلك الخصومة السياسية إلى تبادل الاتهامات، «التكفير والتخوين»، مع أطراف أخرى، ولم تترك تلك الأطراف لنفسها كما يقال «خط رجعة»، أو فرصة للمراجعة، ربما لأنها لم تكن تنظر لأبعد من أنفها، وربما لأنها استجذبت الحصول على بعض المكاسب السياسية الآنية التي اعتقدت أنها ستنتالها في الانتخابات السابقة إن نجحت في إزاحة بعض الأطراف السياسية من طريقها عبر تأليب الرأي العام الوطني عليها.

### الجلوس إلى طاولة واحدة

وتنتيجة لكل ذلك فقد اعتقد الكثير من المحللين - حتى أكثرهم نقاشاً - استحالة جلوس تلك الأطراف إلى طاولة واحدة أو اتفاقهم على برنامج موحد أو مرشح واحد ليكون مرشحهم لمنصب الرئاسة، وإن كان هذا الأمر يبدو عادياً وطبيعياً في إطار ممارسة العملية السياسية التي لا تعترف بوجود عدو دائم صديق دائم، إلا أننا نعتقد أن بعض هذه الأطراف لم تستد من تجاربها السابقة، ولم تستوعب دروس الماضي وهاهي تدشن - خلال هذه الانتخابات -

ومن الجائز - أيضاً - اعتبار أن التعدد على مختلف المستويات الفكرية والاجتماعية في المجتمع الواحد هي مسألة طبيعية ومصدر غنى وثراء فكري وثقافي للمجتمع، وليس من الضروري أن تتفقد جميع مكونات المجتمع على برنامج واحد، أو وجهة نظر واحدة، بل إن المجتمع الذي يعرف مثل هذا الاتفاق يعتبر متخمساً سائماً وجامداً ولا يمكن أن يعرف طريقه للتطور والتقدم والتغيير، ولذا فالإختلاف بمعنى «التعدد في وجهات النظر، وفي أساليب العمل السياسي وفي الخطط والمناهج المتعددة لتحقيق التطور والرفق للمجتمع» قد يكون مصدراً للخير وللثراء والتنوع داخل المجتمع إن كان القصد منه إظهار سلبيات التجربة السياسية، وبيان مثالبها بقصد الإصلاح لكل ما اعتور تلك التجربة من نقائص دون تصيد الأخطاء أو انتظار حصيد المكاسب السياسية الشعبية في الانتخابات، لكنه شر محض إن تحول إلى زرع بذور الفرقة والانقسام وتمزيق وحدة الصف الشعبي والأسري، وخلخللة الأوضاع في البلد، وخلق بذور للصراع المذهبي أو الطائفي أو القومي، أو أي إلى زيادة السون والاحتقان السياسي بين الأطراف السياسية المتنافسة، وغيرها من الخنازير والآثار السلبية والانقسامات التي قد تخلفها الحملات الانتخابية والدعاية والشائعات السياسية غير المعقنة، التي انتهجها مرشح المشترك فيصبل بين شمال، ومعه «الدويلر فحشي الحزب الذي ترشح بصفته مستقلاً وإن لم تخف على المراقب والمتابع لخطابه ومهرجاته مرجعيته الفكرية وهويته السياسية وانتماءه الحزبي الحقيقي» الأمر الذي يجب تلافيه وتجنبه حفاظاً على التجربة الديمقراطية اليمنية.

في ظل مثل تلك المعطيات، وفي ظل حملة التشويه المتعددة التي اعتمدها مرشح المشترك ومعه مرشح الظل «الحزب» الذي اعتبره شخصياً الأشد خطورة على وحي الناخب اليمني وعلى حقيقة الممارسة الديمقراطية التي تقف وراء بلجا المرشح إلى عرض برنامج الانتخابي وإن يترك للناخب مسألة الإختيار والتمييز بين مختلف البرامج والمرشحين لا أن يمارس عليه نوعاً من «العنف السياسي والإرهاب الفكري والشكافي» بخطابه المشوه لكل الصفائق والمنجزات والمثير للفتنة والقلق في أوساط المجتمع اليمني، نود أن نشير إلى أن مجتمعنا اليمني وتجربته الديمقراطية يحتاجان إلى ترشيح وعقنة الخطاب السياسي والإعلامي المنفعل وغير المتحيز.. ننتقل في قولنا من قناعة كاملة بتجربتنا الديمقراطية، وإيمان عميق بانها الوسيلة المثلى لاختيار مرشحنا ومثلبنا في مختلف المجالس والهيئات المنتخبة، وباعتبارها سبيلنا الأكثر أماناً إلى التغيير والتعبير عن كل الإختلافات وممارسة التقدم السياسي بطرق حضارية وسلمية بعيدة عن الأساليب العتيقة المعتمدة على العنف والصراع والاعتداء على ثوابتنا وحرماننا ومقدساتنا.

### الفوز «بالغنية»

نعم نحن جميعاً في حاجة إلى تجاوز العديد من الأفكار الخاطئة القائمة على ضرورة الفوز بجزء من «الغنية»، بغض النظر عن الوسيلة، والخشية من الهزيمة التي تدفع البعض إلى تجاوز كل الضوابط القانونية وجميع الأخلاقيات.. باعتبار أن الفائز الحقيقي في كل إفرزات التجربة الانتخابية التي نخوضها اليوم هو الوطن الكبير اليمن، والشعب اليمني وتجربته الديمقراطية، ولذا فالتسليم بهذه الأمور كلها يعتبر مقدمة مهمة، وضمناً أكيدة لتعزيز مجمل التحولات الديمقراطية التي يعد مبدأ التداول السلمي للسلطة من أهم مرتكزاتها، ويقاء التعددية الحزبية والسياسية مناخاً ومنتقناً للتعبير عن كل الإجماعات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية التي تعد مصدر ثراء وغنى للمجتمع اليمني، ولا يمكن أن يتجسد هذا المبدأ عملياً إلا من خلال الاحكام إلى صناديق الاقتراع، والالتزام الكامل بخصوص الدستور والقانون واحترام المؤسسات والآليات الانتخابية، وقيل ذلك عبر الالتزام بإخلاقيات مجتمعنا وقيمه ومثله وثوابته، والصق مع النفس أولاً.. واحترام الآخرين على اعتبار أنهم شركاء في مجتمع واحد وجميعاً تحت شعار «كلنا من أجل اليمن مرشحين وناخبين».

تقول كل هذا اعتماداً على مراجعة وتقييم مختلف التجارب والاستحقاقات الانتخابية التي عرفها مجتمعنا اليمني منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وكذا على ما نشاهده ونسمعه اليوم من خطاب متشنج ومازوم يصور الوضع في اليمن على عكس ما هو عليه، وعلى قراءة واقع وتاريخ العلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية في المجتمع اليمني، حيث نسجل أن بعض «فقاء اللقاء المشترك» ذهب - في عوداته وخصومته السياسية - مذهباً بعيداً عن أخلاقيات المجتمع اليمني وقيمه وتسامحه، بل وربما بعيداً عما تقتضيه ممارسة العملية السياسية برمتها، ونتيجة لعدم استيعاب تلك القوى لقواعد اللعبة السياسية، وعدم القدرة على التسليم



مرحلة جديدة من «الخصومة السياسية» مع من كانوا إلى الأمس القريب أقرب الحلفاء الأستراتيجيين وأغني المؤتمر الشعبي العام، الذي يمتلك الكثير من القواسم المشتركة مع جميع الأطراف باعتبارها الأكثر انسجاماً مع جميع الفرقاء السياسيين في اليمن، وباعتبار أنه شكل المظلة التي احضى الجميع تحتها في الفترات الماضية من تاريخ اليمن المعاصر، وكان أقرب إلى إطار سياسي تعددي منه إلى الأحزاب السياسية الشمولية، في الوقت الذي عانت كثير من القوى السياسية في ظل حكم الحزب في محافظات الجنوب - سابقاً - من تبعات حكم شمولي لم يكن يعترف بوجود أية قوى سياسية خارج إطاره في ظل شعار «لاصوت يعلو فوق صوت الحزب»، وكان بهذه القوى السياسية عمادة الحزب على تجاهل حقائق التاريخ والجغرافيا والعيش المشترك، وتناست معطيات التجربة السياسية اليمنية وتناست إفرزاتها السابقة أو التي ستخلفها الانتخابات المحلية القادمة، وحقيقة أنها تتم - برمتها - داخل نفس الوحدة السياسية والمجتمع الواحد والشعب الواحد.

ويبدو أن البعض من قيادات المشترك قد نسي - في

\* أستاذ العلوم السياسية بجامعة إب